



© UNHCR / C. Herwig

تقرير الهجرة الدولية لعام 2015

الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة

ملخص التقرير



IOM • OIM

International Organization
for Migration



الأمم المتحدة

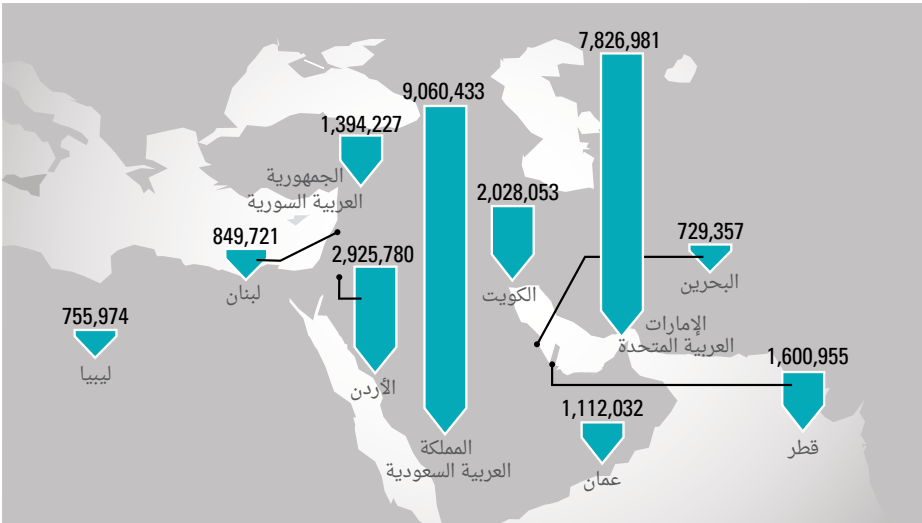
الشرق
الوسط
ESCWA

1. معلومات أساسية

شهدت المنطقة العربية عبر التاريخ موجات هجرة جيئة وذهاباً. وحركة الهجرة هي من أهم العوامل التي تحرك التغيير الاجتماعي والاقتصادي داخل المنطقة العربية وخارجها. فللهجرة تأثير إيجابي كبير على قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كالصحة والتنمية الحضرية، وتشغيل الشباب، والعلاقات بين الجنسين. وللوقوف على الآثار الإيجابية للهجرة وتحقيق أكبر الفوائد منها، والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة، لا بدّ من نهج متعدد الأبعاد ومتنوع الخبرات.

قليلة هي البحوث التي تناولت موضوع الهجرة الدولية في المنطقة العربية. ويهدف هذا التقرير اليوم، وقد بلغت الهجرة القسرية أرقاماً قياسية، إلى تقديم معلومات شاملة وأنية حول وضع الهجرة، يمكن الاسترشاد بها في وضع الحلول المناسبة لمختلف أنماط الهجرة. وبالاستناد إلى خبرة الوكالات الأعضاء في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية وإلى اختصاصاتها، يسلط التقرير الضوء على ضرورة مواجهة تحديات الهجرة الدولية والنزوح بحلول شاملة ومنسقة.

بلدان المقصد العشرة الأولى في المنطقة العربية، 2013



المصدر: بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ملاحظة: نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعتبر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.



لاجئون سوريون يفتazon الحدود إلى ضواحي كواباني، تركيا، هارين من منازلهم.
© UNHCR / I. Prickett

2. عن التقرير

الفصل الأول

يتضمن الفصل الأول لمحة عامة عن أبرز أنماط الهجرة في المنطقة العربية، وأهمها هجرة اليد العاملة، والنزوح القسري، وتدفقات الهجرة المختلطة، كونها من أهم أنماط التحركات السكانية.

الفصل الثاني

ويتضمن الفصل الثاني لمحة عن اتجاهات الهجرة الدولية في المنطقة العربية بالاستناد إلى أحدث البيانات المستمدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومن مصادر مفتوحة، ودراسات أكاديمية. ويتناول الاتجاهات السائدة على مستوى المنطقة، ومجموعات البلدان، وعلى مستوى البلدان، ويصف موجات المهاجرين من البلدان العربية وإليها، وهجرة مجموعات اجتماعية وديمقراطية معيّنة، والتحويلات المالية من المهاجرين. ويستند التقرير إلى بيانات مفصلة حسب الجنس والعمر، حيثما توفرت.

أبرز النتائج

- في عام 2013، كانت المنطقة العربية وجهة لأكبر موجات السكان الهجرة في العالم حيث فاق عدد المهاجرين الدوليين إليها الثلاثين مليون. وحسب التقديرات، بلغ عدد المهاجرين من البلدان العربية في عام 2013 نحو 21,974,881، بعد أن كان 12,091,398 في عام 1990.
- تختلف بلدان المقصد للمهاجرين من المنطقة العربية، فالمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية هما في طليعة البلدان التي يقصدها المهاجرون من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتجه معظم المهاجرين من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا، ومن بلدان المشرق العربي إلى بلدان عربية أخرى. أما المهاجرون من البلدان العربية الأقل نمواً فيتنهبون إلى مناطق هي أيضاً من الأقل نمواً. ومعظم المهاجرين إلى المنطقة هم من آسيا، لا سيما من إندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، والفلبين، والهند. وقد شكل المهاجرون العرب 40 في المائة من مجموع عدد المهاجرين في المنطقة في عام 2013.
- انخفضت موجات المهاجرين بين البلدان العربية منذ عام 1995. غير أن هذا الانخفاض المتسارع قابلته زيادة حادة سُجّلت مؤخراً في حركة النازحين قسراً من بلدانهم إلى بلدان مجاورة، ولا سيما عقب الأزمة السورية التي كان لها أبلغ الأثر على موجات الهجرة واللجوء. ففي منتصف عام 2014، شكل اللاجئون السوريون أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم.

الفصل الثالث

ويتضمن الفصل الثالث عرضاً عن آخر تطوّرات حوكمة الهجرة في المنطقة العربية بين كانون الثاني/يناير 2012 ونيسان/أبريل 2015. كما يتضمن الفصل عرضاً عن تطوّرات السياسات العامة حسب الموضوع، كهجرة العمال، والاتجار بالبشر، والهجرة غير النظامية، والصحة، والهجرة القسرية، ومشاركة المغتربين، والجنسية، وانعدام الجنسية. ويناقش التعاون الدولي في موضوع الهجرة، مؤكداً دور الحوكمة في حماية حقوق الإنسان. ويرتكز التقرير في ذلك على الأبحاث المكتتبية للنصوص القانونية، والمصادر الحكومية، والمعلومات المستمدة من الأجهزة المختصة على مستوى البلدان، ومن المنظمة الدولية للهجرة، وأحدث التقارير الإخبارية.

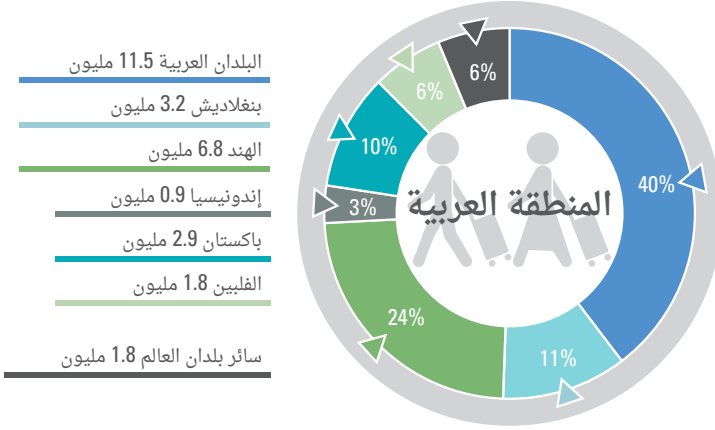
أبرز النتائج

- تحقّق الهجرة الدولية أفضل نتائجها في ظلّ سياسات منسقة وشاملة ومتوازنة تصميماً وتطبيقاً، تتناول التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة وتركز على احترام حقوق الإنسان.
- منذ مطلع عام 2012، طرأت تغيّرات وإصلاحات جذرية على حوكمة الهجرة في المنطقة العربية. وقد عالجت الإصلاحات على المستويين الوطني ودون الوطني جوانب عدة للهجرة بدءاً بالجنسية ومشاركة المغتربين، وصولاً إلى الهجرة والتنمية. كذلك انخرطت الدول العربية في مسارات تعاون ثنائية وإقليمية وعالمية في مجال الهجرة.
- جاءت الإصلاحات في وقت كانت تشهد فيه المنطقة تدفقاً متواصلاً للعمال المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتدفعات أعداد ضخمة من اللاجئين في المشرق، وتحولّ بلدان شمال أفريقيا بحكم الواقع إلى بلدان مقصد. كما ترافقت هذه الإصلاحات مع تطورات أخرى في المنطقة، مثل تغيّر مفهوم المجتمع السياسي بفعل التحركات الشعبية العربية، والضغط التي يمارسها المجتمع المدني في بعض البلدان، فضلاً عن التركيز على تشغيل المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الرابع

ويتناول الفصل الرابع الصلة بين التنمية والهجرة القسرية. ويؤكد ضرورة اعتماد نهج يتخطى البعد الإنساني، في حلول منسقة تشمل الصحة، والتعليم، والاستدامة البيئية، وسوق العمل، ورأس المال البشري، والتحويلات المالية والتماكك الاجتماعي. ويتناول الفصل طبيعة مختلف أنماط الهجرة القسرية وآثارها في المنطقة العربية، ويركّز على طرق التخفيف من الآثار السلبية على التنمية، وبناء السلام، وإعادة الإعمار، وتشجيع الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان للاجئين وغيرهم من النازحين وحقوق المجتمعات المضيفة.

أهم بلدان المنشأ التي يأتي منها المهاجرون إلى البلدان العربية، 2013



المصدر: بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

أبرز النتائج

- يعيش في العالم، حسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام 2013، أكثر من 50 مليون لاجئ، ونازح داخلياً ونازح قسراً بسبب الاضطهاد، والنزاعات، وحالات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. فقد سجلت أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من النازحين قسراً أرقاماً قياسية لم يشهدها العالم قط منذ الحرب العالمية الثانية.
- يعيش معظم النازحين في المنطقة العربية. فقد بلغ مجموع اللاجئين الفلسطينيين 5,150,899 لاجئاً. ويبلغ عدد النازحين داخلياً 7,600,000 نازح في الجمهورية العربية السورية، و3,276,000 في العراق، و3,100,000 في السودان، و1,106,800 في الصومال. وتجاوز عدد اللاجئين السوريين الأربعة ملايين في عام 2015.
- لا بدّ من إدراج التحركات السكانية في مبادرات التنمية للتخفيف من تداعيات النزوح والاستفادة من الفرص الإنمائية.
- لا تزال الحلول المطروحة لمعالجة الأسباب الجذرية الدافعة إلى حركات الهجرة المعقدة بعيدة عن الواقع، فتطول فترات النزوح وتترك تداعيات خطيرة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. ولا بدّ من إدراج الإجراءات المتخذة في حالات النزوح وتدفعات اللاجئين ضمن النهج الإنمائية الطويلة الأجل، بهدف التخفيف من تداعياتها السلبية على التنمية، وتعزيز بناء السلام وإعادة الإعمار، وتشجيع الحكم الرشيد، وتعزيز احترام الحقوق الأساسية للاجئين وملتمسي اللجوء والنازحين داخلياً وغيرهم من النازحين، فضلاً عن حقوق المجتمعات المضيفة.

- يركز باقي الفصل على علاقة الترابط بين حركات النزوح قسراً وخمسة مجالات إنمائية أساسية في المنطقة العربية، هي الصحة؛ والتعليم، والفرص المتاحة للشباب؛ وأسواق العمل، ورأس المال البشري، والتحويلات المالية؛ والاستدامة البيئية؛ والتماسك الاجتماعي والاستقرار.



أعدّ التقرير تحت إشراف الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، برئاسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، وعضوية 12 وكالة أخرى من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، تعاونت بهدف دراسة أحوال الهجرة واللجوء في المنطقة ووضعها في السياق السياسي والعلمي الصحيح. وكان هذا التقرير ثمرة الجهد المشترك.